ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

دور الإرث التاريخي للثورة الجزائرية في تحقيق أمن المناطق الحدودية الجزائرية – المغربية.

The importance of the Algerian revolution legacy in achieving security along the Algerian-Moroccan border regions.

محفوظ عيس.

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بومرداس- (الجزائر)، m.ais@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإستلام: 05/ 05/ 2021 **تاريخ القبول**: 08/ 12 / 2021 **تاريخ النشر**: 30/ 12 / 2021

ملخص:

تعتبر الثورة الجزائرية نوفمبر 1954، إرث تاريخي مشترك للشعوب الشمال الإفريقي، والذي أسس للعلاقة عاطفية أساسها الشحن العاطفي في ضرورة حماية الفضاء الإقليمي للدول المنطقة من جميع التحديات الأمنية المشتركة، وتعزيز جسور التواصل بين المناطق الحدودية الجزائرية- المغربية.

تقوم منهجية البحث على اعتماد المنهج التحليلي ، من خلال دراسة وفحص طبيعة التحديات الأمنية المشتركة على المناطق الحدودية الجزائرية – المغربية، وما تشكله هذه التحديات من مخاطر وإنعكاسات على الأمن الإقليمي للجزائر، والتطرق إلى أثر الإرث التاريخي للثورة الجزائرية في تعزيز العلاقات الجزائرية – المغربية ، بما يحقق الأمن الحدودي للبلدين.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، المغرب، التحديات الأمنية المشتركة، المناطق الحدودية، الثورة الجزائرية، الإرث التاريخي، الأمن الإقليمي.

***

Abstract:

The Algerian revolution, started on November 1954, is a common historical legacy among North African peoples. It established a collective connection and an emotional need to protect all the countries' borders from all common security challenges. More specifically, November's revolution helped in strengthening the bridges of communication between the Algerian-Moroccan border regions.

Our research methodology is based on the analytical approach. First we examine the nature of common security challenges on the Algerian-Moroccan borders. Then we investigate the consequences of these challenges, in terms of risks and implications, on the regional security of Algeria. Last we address the impact of the historical legacy of the Algerian revolution in strengthening Algerian-Moroccan relations to achieve border security for the two countries.

Key words: *Algeria, Morocco, common security challenges, border regions, the Algerian revolution, Historical legacy, regional security.*

I. مقدمة

شكل أمن المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب تحديا إستراتيجيا، ألزم البلدين الوقوف على طبيعة التحديات الأمنية المشتركة وما لها من إنعكاسات أمنية وإقتصادية وإجتماعية، ونظير ذلك طبع العلاقات الجزائرية – المغربية في سبيل تعزيز الأمن الإقليمي تعليق خلافاتهما السياسية، حين يتعلق الأمر في وضع نهج تعاوني وتنسيق أمني للتصدي للمختلف التهديدات الأمنية عبر الحدود المشتركة بينهما، وقد كان أساس هذا النهج التعاوني تفعيل القيم الرمزية التاريخية المشتركة بينهما، وذلك انطلاقا مما تمثله ثورة التحرير عام 1954 في الوعي السياسي المغربي ، وفي الضمير الجمعي للشعبي البلدين، في ضرورة تأصيل روابط الأخوة وحسن الجوار ، والتسامح، ونبذ الخلاف أو الإنسياق للخطب السياسية الإستئصالية للفكرة التعاون والإندماج الإقليمي، تحقيقا للأمن الشامل ورفاهية شعوب المنطقة .

بالتالي تمثل الثورة الجزائرية إرث تاريخي في ذاكرة شعبي الجزائر والمغرب، من شأنها أن تعزز التقارب المغربي-الجزائري، وتأسس للوحدة إندماجية تكاملية على كافة الأصعدة السياسية والأمنية، والإقتصادية، والإجتماعية، في مجابهة والتصدي للتحديات الأمنية المشتركة.

تكمن أهمية هذا البحث في تحديد أهم العوامل التاريخية ،القيمية الرمزية ممثلة في ثورة التحرير 1954، في تعزيز العلاقات الجزائرية – المغربية، بما يحقق الإستقرار والأمن في المناطق الحدودية للبلدين بصفة خاصة، وتكريس الأمن الإقليمي بصفة عامة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح **الإشكالية التالية:**

- **كيف يمكن تفعيل دور الإرث التاريخي للثورة الجزائرية في تحقيق أمن المناطق الحدودية الجزائرية-المغربية؟.**

تقوم منهجية البحث على اعتماد المنهج التحليلي ، من خلال دراسة وفحص طبيعة التحديات الأمنية المشتركة على المناطق الحدودية الجزائرية – المغربية، وما تشكله هذه التحديات من مخاطر وإنعكاسات على الأمن الإقليمي للجزائر، والتطرق إلى أثر الإرث التاريخي للثورة الجزائرية في تعزيز العلاقات الجزائرية – المغربية، بما يحقق الأمن الحدودي للبلدين.

أولا: طبيعة التحديات الأمنية المشتركة على المناطق الحدودية الجزائرية – المغربية.

ندرس أهم التحديات التي تعرفها المناطق الحدودية الجزائرية – المغربية، حيث تتعدد الأشكال والمحاور التي لها صلة بطبيعة التهديدات الأمنية بين البلدين.

1. طبيعة التحديات الأمنية المشتركة بين البلدين.

لـوحظ أن هنـاك تشـعبات لا يمكـن حصـرها إرتـبط فيهـا الإقتصـاد بالسياسـة والتجـارة والعلاقـات الإجتماعية، ومن هذه المنطلقات نحدد أهم تلك التحديات كالتالي (عتيقة نصيب، 2011، ص ص 97- 100):

- **الإرهاب:** الذي إرتبط بالأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينات، وما حدث من إنقلاب عسكري عام 1992، وما نجم عنه من غياب الأمن وصلت آثاره للأراضي المغربية وبالتحديد مدينة مراكش، إذ تجدر الإشارة إلى أن الحدود البرية بين الجزائر والمغرب تبقى مغلقة منذ عام 1994 إلى اليوم، وذلك إثر تفجيرات مراكش التي اتهمت الجزائر بها، ما دفع المغرب إلى طرد الجزائريين من أراضيه وفرض التأشيرة عليهم حال دخولهم، وقد ردت الجزائر على ذلك بإغلاق الحدود إلى أجل غير مسمى، ورغم أن أزمات أخرى كانت تنشأ بين

الحين والآخر، إلا أن الجانبين تحاشيا وقوع صراع كبير ومباشر على مدى عقود (فيش سكتيفل، http://www.wachingtoninstute.org/ar/policy-analysis).

- **تجارة المخدرات**: حسب التقارير الأمنية فإن ترويج الحشيش المغربي، يعتمد ثلاث محاور، المحور الأول من المدن الكبرى المغربية الواقعة على شواطئ البحر المتوسط (طنجة، الحسيمة، الناضور)، في اتجاه مدينة سبتة ومليلية الواقعتين ضمن السيادة الإسبانية، والمحور الثاني يمر عبر الجزائر وتونس، أما المحور الثالث يمر عبر الدول الإفريقية، ويمكن القول أن المغرب ضحية شبكات دولية تستخدمه كممر للتجارة المخدرات شديدة المفعول (الكوكايين، الهيروين)، التي يتم جلبها بصفة خاصة من أمريكا اللاتينية باتجاه دول أوروبا.

خريطة توضيحية للطرق الإستراتيجية التي تستعملها جماعات الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات:

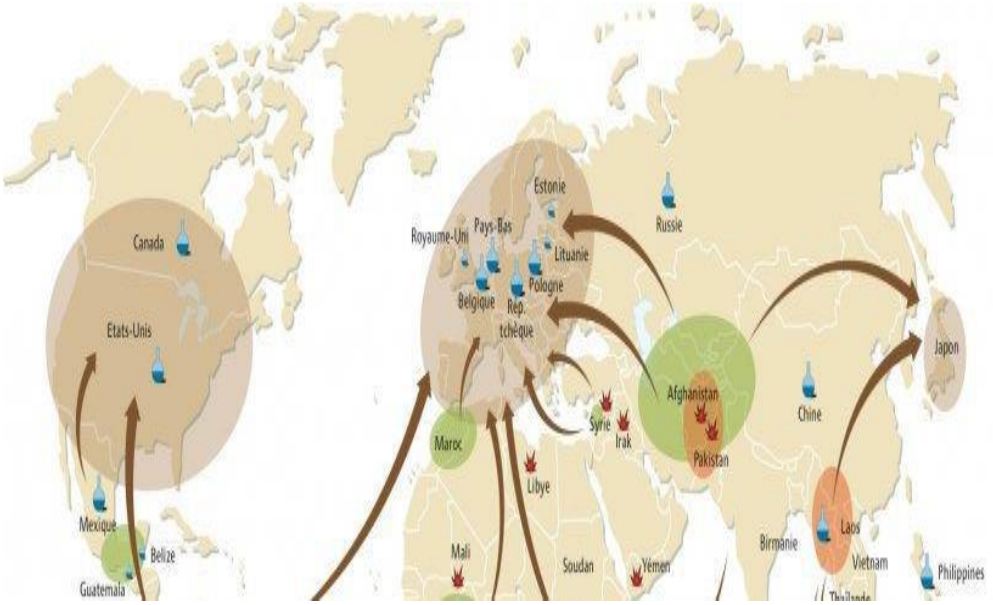

المصدر: Source : Philippe Rekacewicz, " Sur les routes mondiales de la drogue "
http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/Route-de-la-drogue

إن دراسة قضية تجارة المخدرات على المناطق الحدودية المغربية – الجزائرية وشبكات توزيعها، هو إنعكاس على ما تقتضيه هذه القضية من معضلة أمنية كان لها تأثير على واقع العلاقات بين البلدين، فمشكلة غلق الحدود البرية كانت نتيجة إجتماع عدة عوامل وتجارة المخدرات أحد هذه العوامل.

- **التهريب:** تعرف المنطقة الحدودية بين المغرب والجزائر، ما يمكن تسميته إقتصاد خفي، إذ هناك مبادلات تجارية غير رسمية، تتم عبر التهريب التقليدي تنظمه شبكات حول المدن والقرى في المناطق الحدودية والتي تستفيد في بعض الأحيان من تواطئ السلطات الجمركية المنتفعة من التدفقات السلعية التي يتم مبادلاتها بالشكل غير الرسمي، وهي متنوعة، وتتعلق ب[1]:السلع الآتية من منطقتي وجدة وتلمسان والتي تشمل العديد من المنتجات: (المصبرات الغذائية، الملابس، المنتجات الإلكترونية الصينية، الأجهزة المنزلية، التبغ والكحول والمخدرات، المواد الصيدلانية، المواشي، المواد الطاقوية)، والمنتجات الرفيعة والمعادن النفيسة، حيث أن الرسوم الضريبية المختلفة تؤدي إلى حركة جوارية غير رسمية عبر الحدود، وكذلك التدفقات التجارية غير رسمية التي تخص السلع ذات الإحتياجات الأولية المدعومة بقوة في الجزائر، منها المواد الغذائية والمواد الطاقوية، وبنسبة دعم أقل في المغرب (فتيحة شيخ، 2011، ص ص 157- 158).

كما تعتبر منطقة مغنية الجزائرية ووجدة المغربية، مركز التهريب والهجرة غير الشرعية وإستغلال هذه المنطقة الحساسة لتهريب المخدرات والبشر، كتهريب الأفارقة القادمين من بعض الدول الإفريقية، وبالرغم

من الجهود التي يقوم بها الطرفين (الجزائر والمغرب) إلا أن هذه المنطقة تشكل بؤرة توتر متصاعدة بين البلدين (DAVID GNES, Maghnia,2013, p 25) .

بالتالي يمكن القول أن طبيعة التحديات الأمنية المشتركة بين الجزائر والمغرب، ترتبط بالمشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود وهي: تهديدات ذات طبيعة أمنية كعمليات التسلل والهجرة السرية وعمليات التهريب، وتهديدات ذات طبيعة عسكرية، ترتبط بطبيعة العلاقة السياسية بين البلدين، فيما يتصل بوجود مشكلات حدودية كامنة (الصراع على منطقتي تندوف وبشار) أو مكشوفة (قضية الصحراء الغربية) كنزاعات وهجومات الحدود (محمد عز العرب،2008، ص 4).

2. إنعكاسات التحديات الأمنية المشتركة على الأمن الإقليمي للجزائر.

إن طبيعة التحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة الحدودية الجزائرية – المغربية، قد جعلت منها ملاذا لتشكل كل أنواع التهديدات الأمنية – السابق ذكرها - ، إضافة إلى التدخلات الأجنبية في تنافس القوى الكبرى وتفاعلاتها السياسية والعسكرية والإقتصادية في المنطقة، وذلك ما يشكل تهديد أمني مباشر للإقتصاد البلدين، إذ كلما زاد خطر الجماعات الإرهابية وإنتشار الجريمة المنظمة وإزدهار تجارة المخدرات والأسلحة، وتزايد عدد اللاجئين الأفارقة وإنتشار الأوبئة، وإستفحال الجرائم الإلكترونية، كلما إنعكس سلبا على النمو الإقتصادي، وتصاعد الإضطرابات الإجتماعية والسياسية (أحمد بن جدية، 2014، ص 72).

خريطة توضيحية للمجمل التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي:

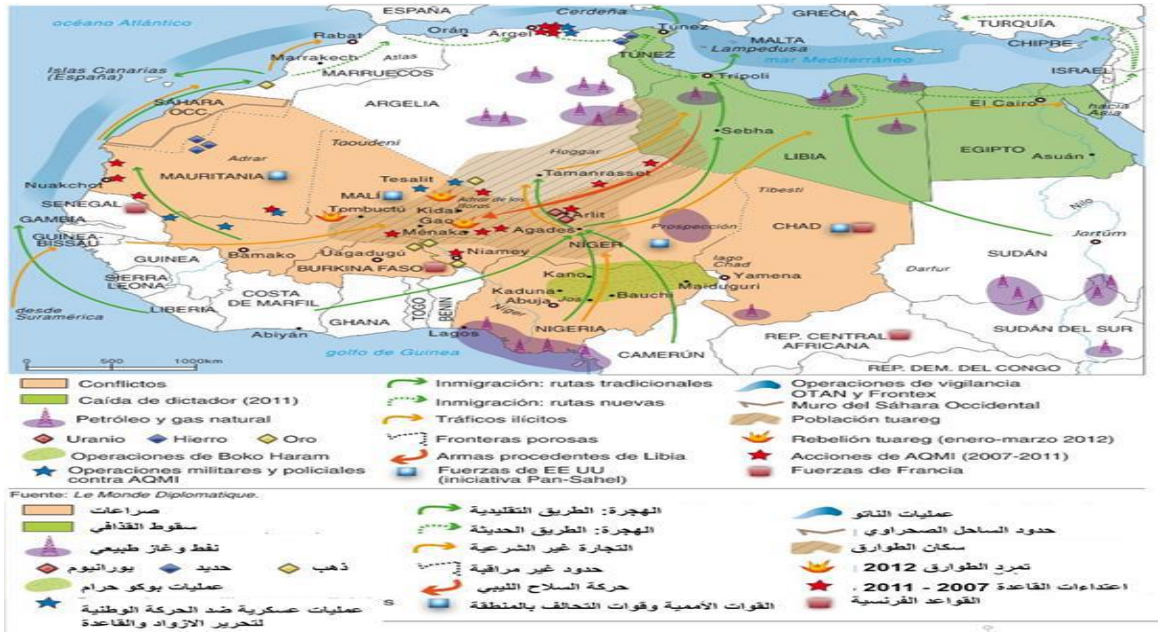

Source: https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fsamate.wpengine.netdna cdn. com%2Fwp-content%2Fuploads%2F122415_1515_3-602x709.png&imgrefurl :المصدر.

تكشف الخريطة حجم التحديدات الأمنية في المنطقة المغاربية، خاصة على المناطق الحدودية للجزائر والمغرب، من تفشي ظواهر الهجرة غير الشرعية والإتجار بالمخدرات والأسحلة، وكذلك حجم الثروات التي تزخر بها المنطقة، ما يجعلها ضمن دائرة التدخلات الأجنبية بكافة أشكالها السياسية والعسكرية والإقتصادية.

إن للطبيعة التحديات الأمنية المشتركة بين الجزائر والمغرب الأثر البالغ على الأمن الإقليمي، في كافة المستويات، خاصة السياسية والإقتصادية، فالتهريب يحدث أضرارا بمصلحة ضريبة الدولة، ويتحقق بحرمان الخزينة العامة من الحصول على الضريبة الجمركية التي تعتبر عنصر من مواردها المالية الأساسية، حيث سبب التهريب خسائر إقتصادية كبيرة، لاسيما التي تكبدها الإقتصاد الجزائري، بسب تهريب الوقود والمواد الغذائية المدعمة، وتتراوح شهريا ما بين 3.7 و4.2 مليون دولار نزولا وصعودا، من شهر جانفي إلى ديسمبر 2011، كما أن قيمة المحجوزات لا تتجاوز نسبة 3% من الحجم الإجمالي المتوقع للمواد المهربة خاصة الوقود (سفيان فجري، http://www.france24.com/ar).

إضافة إلى ذلك فإن وضعية غلق الحدود بين البلدين منذ عام 1994، تسبب في الركود الإقتصادي والتجاري، نتيجة استفحال أنشطة التهريب وانتشار القطاع الإقتصادي غير المهيكل، ويقدر الخبراء الإقتصاديون خسائر بقاء الحدود مغلقة ب 2% من نسبة النمو، كما يؤكد مختصون في شأن العلاقات الإقتصادية الثنائية أن استمرار الغلق الحدودي لا يخدم مصلحة كلاهما، فالحدود المغلقة دفع المناطق الحدودية إلى الإفلاس الإقتصادي في ظل إنتشار القطاع غير المنظم الذي يواصل إضراره بالإقتصاد الوطني للبلدين، كما يفوت عليهم فرصا هائلة للإستثمارات والمبادلات التجارية مما يضيع عليها تكريس التنمية الإقتصادية، في زمن التكتلات الكبرى واتفاقيات تبادل الحر وتجاوز الحواجز الجمركية (_، _، http://www.assabah.press.ma/index).

نستنج أن التدخلات الأجنبية بكافة أشكالها العسكرية والإقتصادية للقوى الكبرى في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، نتج عنه مزيد من التعفن الأمني وإنتشار فوضى السلاح، وتجارة المخدرات، وتهريب الوقود والمواد الغذائية، وتزايد أعداد اللاجئين وإنتشار الأوبئة، مما أثر سلبا على النمو الإقتصادي للدول المنطقة، وصعب خططها في إحداث التنمية السياسية والإجتماعية، وهو مايتطلب إيجاد مقاربة أمنية جديدة أساسها تفعيل القيم الرمزية في الشحن العاطفي للإيجاد وحدة شعورية تأسس لوحدة تكاملية، تتصدى للكافة التحديات الأمنية المشتركة للأمن الإقليمي.

ثانيا: أثر الإرث التاريخي للثورة الجزائرية في تعزيز العلاقات الجزائرية – المغربية بما يحقق الأمن الحدودي للبلدين.

تربط الجزائر والمغرب حدود جغرافية شاسعة، من الجهة الغربية بالنسبة للجزائر، ومن الجهة الشرقية بالنسبة للمغرب، والتي تقدر بحوالي 1559كم، كما تربط بينهما عديد القواسم المشتركة، كالوجود الأمازيغي بمختلف لهجاته، واللغة العربية، والدين الإسلامي، وحتى المذهب (المذهب المالكي)، والفتوحات الإسلامية ودحر الإستعمار الأجنبي، والجغرافيا الواحدة، والعادات والتقاليد، والخصائص النفسية المشتركة، وهي ما يشكل عوامل أساسية لقيام وحدة شعورية إندماجية للتعاون الإقليمي (توفيق المديني، 2006، ص ص 25-26).

1. المسار التاريخي في تطور العلاقات الجزائرية- المغربية.

إن تاريخ العلاقات الجزائرية- المغربية تطبعه عديد الخصوصيات التاريخية، ومن أبرز تلك الخصوصيات ذلك الإرث التاريخي المشترك بينهما، والذي تقوى بفضل التجارب المتراكمة عبر الزمن، وذلك بحكم القرب الجغرافي، ومكونات المنطقة المغاربية بصفة عامة، ويمكن كشف تطور هذه العلاقات ومسارها التاريخي وفق المراحل التالي (غيلاني السبتي، 2010، ص 4):

أ/ مرحلة النهج النزاعي:

لقد أحس النظام المغربي في مرحلة لاحقة من الثورة الجزائرية تصاعد أيديولوجية هذه الأخيرة وخطورة تحالفاتها الدولية، ومن تضيع المفاوضات لمطالبه الترابية، فعمل على إنتهاز كل الفرص لتقوية نفوذه وتحقيق مطامحه التوسعية، ولكن دبلوماسية الثورة الجزائرية إستطاعت أن تكسب المعركة وتتجاوز ضغوطه في فتح ملف ترسيم الحدود الموروثة عن الإستعمار الفرنسي،من خلال تأجيل النظر في قضية الحدود وصياغة إتفاقية 06 جويلية 1961، بعدها إتضحت المطامح المغربية جلية عشية الإستقلال، وذلك من خلال ضغوط النظام المغربي على القادة الجزائريين من أجل التسليم بما سماه "حقوقه الترابية"، كما أن شعوره بخطر التوجه اليساري المغربي دفعه للعمل على محاصرة النظام الجزائري، وإتهامه بمعادة المعرب والإستحواذ على أقاليمه الترابية (مقلاتي عبد الله، مراح هادي، 2020، ص 180).

فكان تمسك المغرب بمطالبه الحدودية أن شكل مصدر توتر، وصل إلى حد نشوب حرب الرمال عام 1963،ويمكن إرجاع العلاقة المتوترة بينهما، إلى النفوذ الأجنبي المتصارع على الثروات الإقتصادية والمواقع الجغرافية الإستراتيجية والسوق الإستهلاكية، الذي أوقع بين البلدين وإستغل خلافاتهما لتحقيق مصالحه في المنطقة، والقصد من النفوذ الأجنبي هنا ليس فقط فرنسا صاحبة التاريخ الإستعماري القديم في المنطقة، وليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الهيمنة الجديدة، بل هناك وافدا جديدا وهو إسرائيل، الذي أصبح يلعب دورا رئيسيا في تحريك هذه العلاقات، وإشعال الخلافات في الفضاء المغاربي كله، بعد ما أصبح له وجودا قويا في المملكة المغربية[1]، بالتالي ميز هذه المرحلة من العلاقات الجزائرية – المغربية بروز النهج النزاعي بدل النهج التعاوني، وتغليب القيم المادية على القيم الرمزية، واللجوء إلى العنف بدل الوسائل السلمية للتسوية، كل هذا يعكس بشدة درجة التضارب والإختلاف في التصورات والأهداف التي يدافع عنها كل طرف (غيلاني السبتي، المرجع السابق ذكر، ص 250).

ب/ مرحلة النهج التعاوني:

عرفت الثورة الجزائرية منذ عام 1958 تطورات عسكرية وسياسية حاسمة زادتها قوتا وتنظيما، وأكدت لها أهمية إرتباطاتها المغاربية، ففي جوان 1957 خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس والمغرب، مضطرة وهناك وقفت على إمكانيات الثورة وقدرتها في القواعد الخلفية، وحرصت على تنفيذ سياساتها (عبد الله مقلاتي، 2019، ص 288) ،ولقد حرص المغرب على تقديم كل الدعم ومؤازرة الثورة الجزائرية، وذلك ما تجلى في مظاهر متنوعة، وأخذت أبعادا مختلفة، حيث قام المغرب بإبداء تعاونه واستعداده للتجاوب مع مطالبها العسكرية والسياسية، وساعد ذلك الضغط الشعبي المتضامن مع الجزائر، على بلورة هذا النهج التعاوني الذي طبع العلاقات الجزائرية- المغربية خلال هذه المرحلة (عبد الله مقلاتي ، مراح هادي، المرجع السابق ذكر، ص 180).

نستنتج أن فعل الثورة التحريرية الجزائرية نوفمبر 1954 قد أسس في أحد المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الجزائرية – المغربية للمسار تعاوني طبع هذه العلاقات، انطلاقا من الشعور المشترك بوحدة المصير والجغرافيا، ودحر الاستعمار الأجنبي، فماهي الآليات المتاحة للتفعيل هذا الإرث التاريخي المشترك بين البلدين للتعزيز العلاقات بينهما بما يحقق الأمن الإقليمي؟.

2. الآليات المتاحة لتفعيل أدوات الإرث التاريخي المشترك بين البلدين.

يمكن كشف ثلاث مستويات نسند لها الآليات المتاحة للتفعيل الإرث التاريخي للثورة الجزائرية في تحقيق أمن المناطق الحدودية الجزائرية- المغربية، وهي كالتالي (سعيدي ياسين، 2015، ص ص 162- 164):

أ/ المستوى البنيوي للدولة:

يمكن إرجاع ظاهرة هشاشة وضعف الأداء الوظيفي للدولة في المغرب والجزائر إلى تشوهات بنية الدولة الوطنية بعد الإستقلال، حيث لم ينجح مسار عملية البناء والتشيد الوطني في تحقيق الأهداف الأساسية نتيجة لطبيعة الخيارات التنموية وطبيعة الأنظمة السياسية، وبالرغم من عملية الإصلاح السياسي والإجتماعي للبلدين، فالتراكمات السياسية الناتجة عن الخلل الوظيفي على المستوى السياسي والإقتصادي كان سببا مباشرا في غياب الأمن الإقليمي، لكن في المقابل أمام وحدة المقومات الحضارية والهوياتية، وتشارك بعض الممارسات السياسية، فإن ذلك قد يهيأ البلدين لحتمية تشارك إنتشار الحركيات والفواعل عبر الوطنية في المنطقة رغم إختلاف درجة التأثير والتأثر.

ب/ التحولات الأمنية الجديدة في الفضاء الجيوسياسي للدول الإقليم المغاربي (الجزائر/ المعرب):

شكلت التحولات السياسية والأمنية في المنطقة المغاربية منطلقا لتنامي التهديدات الأمنية، بشكل جعل دول المنطقة خاصة الجزائر والمغرب مجالا جيوسياسي لبروز الأخطار الأمنية، وإنتقال ذلك إلى فضاء الساحل ما ساهم في تعقيد الوضع الأمني، وتوفير البيئة المواتية لتوسع التهديد.

شكل توسع التهديدات الأمنية إلى الفضاء الجيوسياسي للدول الإقليم، إهتمام القوى الكبرى، وتفعيل الهاجس الأمني لديها، بشكل أدى إلى إستدعاء حضورها ضمن المشهد الأمني المغاربي، وذلك بهدف إعادة الترتيبات في المشهد الأمني المغاربي عن طريق تكثيف التعاون الأمني والتبادل المعلوماتي والمساعدات الإقتصادية، ما فتح المجال أمام تصاعد صراع النفوذ على المنطقة المغاربية والساحلية، فكان من نتائج هذه التحولات الأمنية أنها ساهمت في إنتشار الهاجس الأمني وتقوية الفواعل المهددة للأمن الإقليمي المغاربي (الإرهاب، التهريب، فوضى السلاح، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، أزمة اللاجئين)، بما يصعب من تعامل هذه الوحدات عبر السياسات القطرية مع هذه المشاكل الأمنية ذات الطبيعة الزئبقية، ما أدى إلى إتساع مجال إدراكها ضمن وحدة شعورية مشتركة بضرورة تفكيك هذه الظواهر بهدف الإنطلاق في إعادة البناء التنموي والحضاري للشعوب المنطقة.

ت/ تفعيل آليات التكامل الإقليمي:

إن تطور العلاقات الجزائرية – المغربية يكون عبر تفعيل وتشارك كل القيم التاريخية والحضارية، وطبيعة المقومات الإقتصادية والإجتماعية يضعها أمام حتمية توحيد الخيارات والرؤى والأهداف، وتبني رؤية مشتركة اتجاه كل القضايا المصيرية المنبعثة من ماضي المنطقة والخاصة بواقعها ومستقبلها.

فالتكامل الإقليمي ليس هدفا للقضاء على مختلف مظاهر التهديدات الأمنية ومواجهة الأخطار البنيوية، وإنما هو آلية لمعالجة الإختلالات التي من شأنها أن تعمق من تراكمية مأزق الدولة المغاربية، قبل الوصول إلى مرحلة اللاأمن كنتيجة للفشل المنفرد في الأداء الدولاتي، فالتكامل آلية إستباقية عن طريق تبني الخيارات التنموية وتقويم الخلل بين اليلدين وتكامل النقائص والإحتياجات وغيرها من أهداف أي عملية تكاملية.

نستنتج أن كل الفرص متاحة أمام الجزائر والمغرب في تعزيز علاقاتهما بما يحقق الأمن الإقليمي، وذلك نظير القواسم القيمية الرمزية المشتركة بين البلدين، والتي تأسس في حال تفعيلها لحالة من التعاون أساسها الثقة وتحقيق المصالح المشتركة بينهما.

خاتمة:

ترتبط آليات تفعيل الإرث التاريخي للثورة الجزائرية في تحقيق أمن المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب، بضرورة نجاعة الأداء الوظيفي لكل دولة، من خلال خياراتها التنموية في علاج أزماتها الأمنية والإجتماعية والإقتصادية،إذ تحقيق أمنها الداخلي يعني صيانة أمن حدودها وقطع الطريق أمام تدخل القوى الكبرى في تسير شؤونها خاصة الأمنية منها، وبالتالي تحقيق وحدة شعورية إندماجية بين البلدين تأسس لعملية تكاملية أساسها الروابط القيمية الحضارية والتاريخية المشتركة بينها، بما يعزز العلاقات المشتركة، ويحقق الأمن الإقليمي وتطلعات شعوب المنطقة في الرخاء الإقتصادي والأمن.

يمكن القول أنه توصلنا إلى النتائج التالية:

1- ترتبط طبيعة التحديات الأمنية المشتركة بين الجزائر والمغرب، أنها تحديات ذات طبيعة أمنية، وهي ما يتعلق بالممارسات غير القانونية للأفراد أو الجماعات، كأعمال الإرهاب، والتهريب، وتجارة المخدرات...، وتحديات ذات طبيعة عسكرية، وهي النزاعات التي قد تنشأ في الحدود (تندوف وقضية الصحراء الغربية).
2- إن للتهديدات الأمنية الجديدة الأثر البالغ على الأمن الإقليمي ، خاصة على إقتصاديات البلدين.
3- إن إستمرار توتر العلاقات الجزائرية – المغربية أكثر عامل يمنح القوى الكبرى المبررات الأمنية والعسكرية لفرض تدخلاتها في المنطقة المغاربية والساحلية.
4- يمكن تعزيز العلاقات الجزائرية – المغربية إنطلاقا من إدراك البلدين أن تحقيق الأمن الحدودي بينهما أساسه تفعيل آليات الدبلوماسية القيمية الرمزية والتاريخية، التي تأسس لوحدة شعورية إندماجية للتصدي لكافة الأخطار والتهديدات الأمنية الجديد.

الإحالات والمراجع:

- **المؤلفات**:

1- المديني توفيق، (2006)، **إتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل**، سوريا: إتحاد الكتاب العربي.

- **المقالات:**

2- مقلاتي عبد الله ، مراح هادي،(2020)، " المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات: من المطامح الترابية إلى حرب الرمال 1963/1961 "، **مجلة التاريخ المتوسطي**، العدد الثاني، 2020.
3- مقلاتي عبد الله، (2019) ،" إستراتيجية الثورة التحريرية الجزائرية في تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958-1960، **مجلة الحوار الفكري**، مجلد 14، العدد 17.

- **الندوات العلمية:**

4- عز العرب محمد، (2008) ، **أمن الحدود في المنطقة العربية**، ندوة مقدمة في مركز الإعلام الأمني، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

- الأطروحات:

5- السبتي غيلاني، (2010) ، **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية** ، رسالة دكتوراه ، الجزائر: جامعة الحاج لخضر – باتنة – .
6- بن جدية أحمد، (2014) ، **إنعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربية من 2011 إلى 2015**، مذكرة ماستر، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – .
7- سعيدي ياسين، (2015)، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة وهران2 محمد بن أحمد.
8- شيخ فتيحة،(2011)، **الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم والإعلام.

9- نصيب عتيقة ، (2011) ، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة مابعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- **مواقع إلكترونية:**

10- سفيان فجري" تقرير جزائري جديد يحذر الحكومة من خطر فتح الحدود مع المغرب"، في2021/01/25 : http://www.france24.com/ar/

11- سكتيفل قيش ، "المغرب والجزائر: التنقل بين المتنافسين، 2021/01/25:-http://www.wachingtoninstute.org/ar/policy analysis

12- (_ ، _) ،20 سنة على إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر"، في2021/01/25/http://www.assabah.press.ma/index :

13- Philippe Rekacewicz, " Sur les routes mondiales de la drogue "
http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/Route-de-la-drogue

14- : https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fsamate.wpengine.netdna cdn. com%2Fwp-content%2Fuploads%2F122415_1515_3-602x709.png&imgrefurl.

- **اللغة الأجنبية:**

15- DAVID GNES, Maghnia,(2013), Franchir la frontiére infranch issable, Rapport de mission sur la vulnérabilité des migrants et des réfugiés subsahariens à la frontiére Algéro –marocaine, Réseau euro – méditerranéen des droits L'Homme, copenhague.